تواصل (المدى) نشر هذا الكتاب الذي يقدم صورة عن ذكريات وانطباعات وآراء بول بريمر حول فترة عمله في العراق وتهدف (المدى) عبر ترجمتها ونشرها الكتاب إلى إتاحة الفرصة لقرائها للاطلاع ، كما تتيح المجال للباحثين والمحللين وسواهم من المعنيين لمراجعة مادة الكتاب فكرياً ونقدياً.. وبهذا تؤكد (المدى) ان جميع الآراء والمعلومات التي يقدمها بريمر هنا هي تعبير عن وجهة نظره الشخصية التي لا تلتقي مع وجهة نظر (المدى) التي واكبت فترة حكم بريمر وما بعدها بالنقد الصريح المعروف عن الجريدة وعن سياستها الواضحة في هذا المجال.

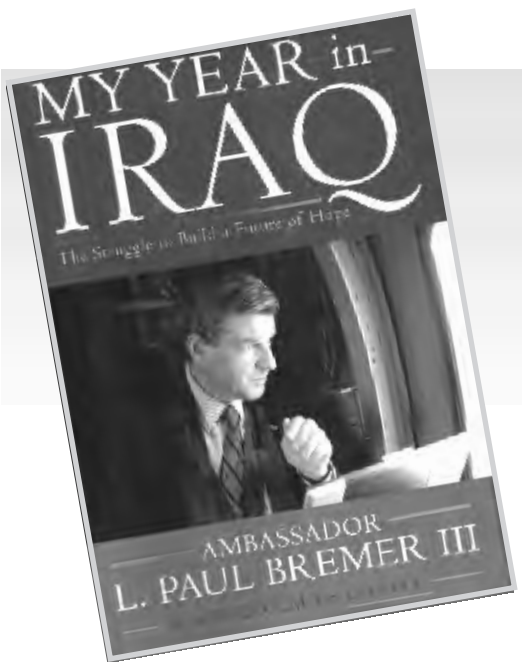

كتاب بول بريمر الصادر حديثاً حول تجربة عمله في العراق

سنتي في العراق

الصراع لبناء مستقبل من أمل

تأليف/ بول بريمر
ترجمة /د. عابد اسماعيل

(الحلقةالثالثة والاربعون)

قدّم لي المستشار الخاص لسلطة التحالف المؤقتة في القطاع الخاص ، توم فولي ، فسحةً للهروب من المنغّصات ، حين اقترح أن أصطحبه إلى أحد اجتماعاته النظامية مع رجال أعمال عراقيين. في أحد المساءات الباردة من أواسط تشرين الأول ، عبر نهر دجلة باتجاه فندق (الحمراء) ، الواقع في ضاحية الفنادق في بغداد.

في غرفة رطبة، سيئة الإضاءة، اجتمعنا بحوالي خمسة عشر رجل أعمال عراقياً. كنت أعرف البعض منهم من خلال اجتماعات سابقة، وخاصة خلال حلقات البحث الاقتصادية التي كنا نقيمها ليلة كل اثنين. كانت تلك فرصة لإطلاعهم على ما نفكّر فيه بخصوص القضايا الاقتصادية الواسعة. إفتتحت الجلسة بتكرار ما كنت قد قلته في افتتاح المنتدى الاقتصادي العالمي بأن العراق يحتاج إلى قطاع خاص قوي وحيوي لكي ينجح. "إن إحدى أولوياتنا الآن هي توفير رأس المال وأسهم الاستثمارات في أيديكم، في أيدي رجال أعمال عراقيين مسؤولين."

لكنني أخبرتهم بأننا وجدنا بأنّ بنوك الدولة غير قادرة على توفير القروض التجارية. "إنها أدوات سياسية في يد الدولة، وكانت تقدم القروض لغايات سياسية، وليس تجارية." إن قانون المصارف الذي شجّعنا مجلس الحكم على اعتماده يسمح للبنوك الأجنبية للعمل في العراق. وهذا، أضفتُ، يمثل جزءاً فقط من جهود مستمرة لإنشاء هيئة تشرف على قانون تجاري حديث.

راجع توم تحليلنا للمؤسسات التي تملكها الدولة. "لقد استعرضنا وضع كلٍ منها بدقّة تامة. وقد استنتجنا أن بعضاً منها على الأقل يمكن أن يتحمّل السوق الخاصة." لكنه أضاف أنه توجد مؤسسات أخرى لا يمكنها المنافسة، والبعض الآخر التي لا تزال قيد الدراسة.

خلال النقاش الطويل الذي أعقب ذلك، أراد أحد رجال الأعمال أن يعرف أكثر عن خططنا بخصوص العملة الجديدة. قلت إننا واثقون بأن طرح العملة، الذي سوف يبدأ في غضون أيام، سيحقق نجاحاً فائقاً، بالرغم من التحدّيات اللوجستية الضخمة. يترتب علينا أن نوزّع ما يقرب من ٢,٢٠٠ طن من العملة الجديدة، وهذه تكفي لملء سبع وعشرين طائرة شحن من طراز (٧٤٧)- واستعادة ما يقرب ٩٠٠٠ طن من العملة القديمة، في بلد لا يوجد فيه نظام مصرفي، أو هواتف، وجميع طرقه سيئة، ناهيك عن الحرب.

"هذا عمل هائل." قال رجل الأعمال "ولكن هل ستبقون على نسب التبادل المركّبة القديمة التي اعتدنا عليها؟"

قلت له إننا لن نفعل ذلك، بما أنّ ذاك النظام كان عرضة للفساد، حيث كان يُسمح لبعض الشركات فقط بشراء العملة الأجنبية بمعدل واحد من ألف من النسب الرسمية. "ولهذا قررنا أن نترك الدينار العراقي الجديد يعوم بحرية أمام جميع العملات." شرحتُ. وأظهرت ردة الفعل حول الطاولة أنّ البعض لم يكن سعيداً بهذا القرار.

سأل مالك احد مصانع الإسمنت عن ميزانية الحكومة العراقية. قلتُ لهم لقد وافقت للتو على ميزانية ٢٠٠٤ بعائدات تقدر بحوالي ١٣,٥ مليار دولار. "ولكن سوف نظل نعاني من العجز بسبب إعانات حكومية تدخل في صلب النظام." شرحت خطتنا لوضع مراحل زمنية بخصوص مستحقات الطاقة المهدورة، وأظهرت الابتسامات العصبية عدم رضى البعض، لأنهم كانوا يستفيدون من هذه الإعانات.

ما إن انسحبت سيارة الشيفرولية المدرّعة، بعيداً عن حرم الفندق، اتفقنا، أنا وتوم، على أن بعضاً من هؤلاء، كان ممتازاً، وجاهزاً للدخول في اقتصاد السوق التنافسي. ولكن، وكما كنتُ قد نعيت سابقاً إلى زملائي، "لا يوجد في العراق شبيه للودفيغ إرهارد- أو في الأقل لم نجده بعد."

كنتُ أحسدُ أسلافي في ألمانيا المحتلة لوجود شخص مثل إرهارد، الموظف المدني العادي، والرجل الذكي القادر على أن يصبح مهندس التعافي الاقتصادي الألماني، لفترة ما بعد الحرب.

في ٢١ من تشرين الأول، قمت باتصال بابراهيم الجعفري، الذي كان خارج البلاد منذ أكثر من شهر. كان أصدقائي العراقيون قد وعدوا بأن الصيف ينتهي "قبل بضعة أيام من قمر رمضان،" وقد كانوا على حق، فاليوم هبت نسمات باردة، مشوبة بمطر خفيف.

"يجب بكل بساطة أن نحسّن من أداء مجلس الحكم،" قلتُ له.

"مع كل احترامي، سعادة السفير،" قال. "إذا كان مجلس الحكم ضعيفاً، لا يوجد أحد توجهون إليه اللوم سوى أنفسكم، بما أنكم أنتم الذين قمتم بتعيينه. و لا يمكننا أن نتوقع من مجلس الحكم أن يتصرّف بمسؤولية إذا كان يفتقر للسلطة."

كان الجعفري يتحدّث بصوت ناعم.

ذكّرته بالسلطات التي كنا قد منحناها للتو. "وأنا مستعد لمنح المزيد." أضفتُ. "ولكن من أجل أن يحدث هذا لابدّ للمجلس بأن يضطلع بمسؤوليته بانعقاد المؤتمر الدستوري سريعاً. كما أنّ عليه أن يجري مراجعة شاملة لطرائق عمله."

وفكرت أن بمقدور مجلس الحكم أن يقوم بتأسيس نوع من "رئاسة وزراء" مؤلفة من عضوين أو ثلاثة من مجلس الحكم. قال إن هذا ممكن، ولكن حتى هذا يجب أن يخضع للتناوب، ربما بين الأعضاء التسعة (P9)الذين يترأسون المجلس. كما يمكن أن يوزّع أعضاء المجلس الآخرون إلى لجنتين، كل منهما يمكن أن تكون مسؤولة مباشرة على ثلاث أو أربع وزارات.

"يمكن أن يصحّ هذا،" قلتُ، "إذا كان بإمكانكم تجنّب التناوب الشهري الذي لن يسمح أبداً لأعضاء المجلس بإتقان المنصب." ويجب عليهم أن يعينوا موظفين يتصفون بالكفاءة، وأن يعملوا بجدّ، وأن يتبنّوا قوانين تصويت أفضل.

راجعتُ تفكيرنا حول الدستور، وخاصة قلقنا حيال التأخير الذي سيعنيه إجراء انتخابات مباشرة.

"لماذا لا نجرب فكرة الوفود المنتخبة محلياً،" قلتُ مشيراً إلى الخيار الثاني للجنة التحضيرية. وبصفته شيعياً، كان الجعفري يفكر بآراء مشايخ الحوزة في النجف. لكنه رمقني بنظرة ذكية. "أقترح أن تناقش فكرتك هذه مع آية الله العظمى ومع الحوزة."

قلتُ له إنني بعثت برسالة إلى السيستاني من خلال مبعوثين ثلاثة في الأيام العشرة الأخيرة لكي أؤكد له بأننا نريد للعملية الدستورية أن تُرى شرعيةً في عيون العراقيين. "نوافق أنه يجب كتابة الدستور من قبل عراقيين، ولأجل العراقيين،" أكّدت. قلت إننا نشعر بأنّ مؤتمراً دستورياً، منتخباً محلياً، سوف يلبي شرط الشرعية، خاصة وأنّ وفود المؤتمر سوف تنخرط على الفور في حملة تثقيفية ، كما أن مسودة الدستور سوف تُعرَض على الشعب العراقي للتصويت عليها.

"دكتور جعفري. قلتُ لآية الله بأنني أفهم أنه لا يستطيع أن يعاكس الفتوى التي أصدرها بخصوص الانتخابات." وملتُ باتجاه الجعفري أكثر، متحدثاً ببطء، في إشارة التأكيد، "لكنني أيضاً قلتُ له، بأنّه مثلي، يتحمّل مسؤولية العمل من أجل العراق الجديد."

وأخبرتُ الجعفري، مثلما فعلت حين قابلته في مكتبه الضيق في كربلاء، أيار الماضي، أن على الشيعة أن لا يكرّروا الخطأ الكارثي الذي ارتكبوه في العشرينات، والذي أبقاهم خارج السلطة، لمدة ثمانين عاماً.

قال الجعفري إنه أحبّ رسالتي إلى السيستاني. "أريد حقاً أن اقدم المساعدة،" قال أخيراً.

"حسنٌ، دكتور جعفري،" قلت، "حسب رأيي، إن الشيء الأكثر فائدة، والذي يمكنك أن تقوم به، مع زعماء شيعة آخرين، هو أن تجد حلاً لقضية الانتخابات، وأن تشرح هذا الحلّ أمام الحوزة."

قدم فريق الحكم في سلطة التحالف إلى مكتبي لمراجعة الوضع القائم.

"أشتمّ رائحة إشارات ضعيفة من أمل بين الشيعة،" علّق ميغان أوسوليفان. "ربما بدأوا يدركون أن عليهم أن يتخذوا موقفاً واضحاً."

"ربما، .." قلتُ. "ولكن انظر إلى الأعضاء التسعة .(P9)حين طلبتُ مقابلتهم البارحة، لمتقشفة سير الأمور لاحقاً، لم يكلّف نصفهم خاطره بالحضور. الباجه جي غائب عن العراق منذ آب، والجلبي غائب منذ شهر، للمرة الثانية. طالباني والبرزاني لم يأتيا إلى بغداد منذ أسابيع. كيف يمكن أن نقنع أحداً بأن يأخذ هذا الحشد على محمل الجد؟"

كنت أتأهّب للمشاركة في مؤتمر للدول المانحة في مدريد دعت إليه الأمم المتحدة لتشجيع الدول في المشاركة بإعادة إعمار العراق. كان هذا يعني جلسة من "المشاورات" في واشنطن لن تكون مريحة. كنت أتمنى أن أحمل معي إطاراً سياسياً أفضل.

كان مؤتمر مدريد واحداً من تلك الحفلات الصاخبة، حيث ثمة القليل من العمل، لأن وزراء الخارجية والمالية يحضرون مساهماتهم سلفاً.

ألقيت خطابي، وتناولت عشائي مع بعض الأصدقاء الإسبان القدامى في جناحي الخاص لكي أتجنب الإجراءات الأمنية المشدّدة، في مكان آخر من الفندق، والتقيتُ العديد من زملائي المهمين.

كان كولن باول الأكثر أهميةً. أمضينا معاً حوالي السّاعة.

بدأ الحديث بالسؤال عن وضع قوات أجنبية أكثر في قوات التحالف.

"أشكّ أننا سنحظى بقوات تركية تدخل العراق،" قلت. وذكّرته بأن المشكلة ليست فقط معارضة الأكراد لأعدائهم التقليديين، الترك. كان موقف السيستاني أيضاً قد ساهم في تقوية معارضة الشيعة لهم.

"لا يزال أبي زيد يضغط باتجاه إدخالهم." قال باول.

"ليس تماماً،" قلت. "منطق أبي زيد ينطلق من وجهة نظر عسكرية محضة، وخاصة كيفية استخدامهم. لكنه يفهم، كما هو حال سانشيز أيضاً، بأنه إذا كنّا قادرين على إدخال الترك، فإن هذا قد يجعل أمننا أكثر سوءاً. سوف ينزلق الأكراد، ويكون الشيعة تحت ضغط كبير لمقاومة ذلك، أيضاً."

فهم باول ديناميكية الأمور.

"إذاً، عوضاً عن هدر وقتنا على معركة لا يمكن الفوز بها، أقوم بتشجيع مجلس الحكم لإقامة حوار واسع مع الأتراك،" قلت، "بما في ذلك الطرق التي يمكن من خلالها للأتراك أن يساهموا في الإقتصاد العراقي، وهذا حقاً ما يريدونه. بعد أن يبدأ هذا الحوار، سوف أقترح أن يدعو المجلس بلداناً أخرى للمشاركة ...ربما باكستان، بنغلاديش، والمغرب."

وافق باول على هذا الطرح. وقال إن الأتراك بدأوا ينفرون قليلاً، على أي حال.

"بصراحة، يا كولن، أستشعر قلقاً متزايداً في البنتاغون، يعززه الجيش، بخصوص انتقال القوات الدوري القادم."

قال باول إن المشكلة هي أن الرئيس يمكن أن يحرّك بعض قوات الحرس القومي، في ولايات محورية خلال سنة انتخابية.

"أنا أدرك أننا ندخل عام حملات انتخابية،" قلت، "ولكن عملي هو أن أنصح الرئيس لما فيه خير العراق. يجب أن نكون يقظين، وأن لا نضلّله بأن العراقيين أصبحوا فجأة قادرين على حماية أمنهم الخاص."

قلتُ إن القادة العسكريين يتلاعبون بأعداد قوات الشرطة. كما أنهم يريدون للجيش العراقي الجديد الانخراط بالأمن الداخلي. "لدي ثلاثة خطوط حمر بخصوص العراق،" قلت. "يجب أن نترك وراءنا قوة شرطة محترفة، غير فاسدة، تراعي حقوق الإنسان؛ ويجب علينا أن لا نورّط الجيش في قضايا أمنية داخلية، أو ميليشيات؛ كما أنّ علينا أن نسلّم السيادة إلى حكومة عراقية منتخبة، وفقاً لأسس الدستور."

"هذه قائمة طويلة، يا جري."

"حسنٌ،" أجبتُ. "سنضع أنفسنا في خطر إذا ساومنا على أي من هذه القضايا. خلال خمس أو ثماني سنوات من الآن، يمكن أن تتدهور الحالة في العراق إلى الفوضى أو الحرب الأهلية أو الاستبداد- أو ثلاثتها مجتمعة." واستذكرتُ معه أن تاريخ العراق مليء بالأخطاء في كل من هذه الأمور. علينا أن نصنع قصة نجاح هنا، مثل اليابان وألمانيا، تظلّ موضع احترام حتى بعد خمسين عاماً من الآن. "يمكن للرئيس دائماً أن يقرر بأنه لا يساند هذا الطرح. لكنني هكذا أرى الأمور."

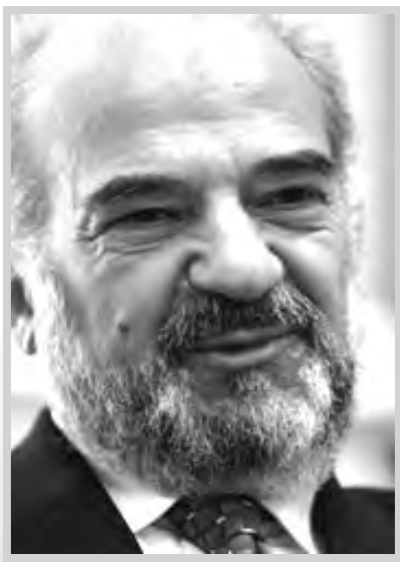

د.ابراهيم الجعفري

كولن باول

يتبع